الدور الذي تقوم به منظمات الامم المتحدة العاملة في لبنان وجمعيات دولية اخرى

١ـ مقدمة:

بتاريخ ٢٠١٧/١/٣٠، نظم لقاء بعنوان: "الدور الذي تقوم به منظمات الامم المتحدة العاملة في لبنان وجمعيات دولية اخرى"، ابرزها: UNHCR، UNICEF، WORLD BANK، UNDP، IDRC(جمعية كندية) وغيرها من الجمعيات التي تعمل تحت غطاء هذه المنظمات.

٢ـ الوقائع:

خلال المناقشة، تبين ما يلي:

<u>الهدف الرئيسي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية هو:</u>

بقاء السوري في لبنان وأن لا يخرج منه، وذلك من خلال تأمين كل الوسائل المتاحة التي تُساعد في ضمان حياة يومية مع مستلزماتها التعليمية والمعيشية والسكنية.

- لتأمين هذا الهدف الرئيسي تقوم هذه المنظمات بإعداد دراسات احصائية في مخيمات السوريين وفي الداخل اللبناني، وتتعاون مع أهم أربع شركات لبنانية هي:
  - Statistic Lebanon لصاحبها ربيع الهبر
  - الدولية للمعلومات مديرها جواد عدرا
  - Info Pro مديرها رمزي الحافظ
  - شركة يملكها كمال حمدان
- تتعاون الامم المتحدة والمنظمات الدولية مع جامعات في الخارج (اميركية مثل: "هارفرد وبراوند")، وفي لبنان مثل: "الجامعة الاميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الاميركية")
- **<u>تتركز الدراسات على العناوين الآتية:</u>**

ـ كيفية اراحة النازحين السوريين خلال وجودهم في لبنان، تترافق مع اعداد خطط لتنفيذ حملات اعلامية – اعلانية وتنظيم مؤتمرات (هذه الدراسة طلبتها منظمة IDRC الكندية للسنوات الثلاث المقبلة وتبلغ قيمة الدراسة ٧٥٠ ألف دولار)

ملاحظة: ان هذه الشركة الكندية دخلت على خط ملف النازحين السوريين وبقوة، قدِموا الى لبنان لمدة يومين، نظموا خلالهما مؤتمر دعوا اليه شركات الاحصاء في لبنان، مندوبين عن جامعتي AUB وLAU بالاضافة الى LCPS (المركز اللبناني للدراسات، وهي جمعية مستقلة أسسها بول سالم يُديرها الان سامي عطاالله).

- إعداد دراسة حول واقع الطفولة عند السوريين (الملفت هنا ان الدراسة تشمل الاعمار ما بين ١٥ و٢٥ سنة)، طلبت هذه الدراسة منظمة الـ**UNICEF** لأنها معنية بالاطفال.
- إعداد دراسة طلبها **البنك الدولي** لتحديد المناطق الاكثر فقرا في لبنان تشمل اللبنانيين والسوريين
- أما منظمة UNHCR فإن دراساتها تتركز على المسائل التي لها علاقة بالحاجات اليومية للسوريين في المخيمات لجهة تأمين خزانات المياه، والحمامات (معدل ٨٠٠٠ ليتر لكل عائلة اسبوعيا)، بالاضافة طبعا الى الطعام.
- منظمة **UNDP** طلبت اعداد دراسات خصوصا في لبنان والاردن تتناول الأطر والاساليب المناسبة لعملية دمج السوري في المجتمع اللبناني. ودراسة اخرى تبلغ قيمتها حوالي ٣٤٠ ألف دولار تتركز حول الاوضاع السكنية للنازحين السوريين والتعليم في المدارس.

٣- المساعدات المادية للنازحين السوريين:

- ان منظمة الـUNHCR تُؤمّن لكل نازح Credit Card بقيمة ١٥٠$ شهريا يتم تمويله من قبل دولتي قطر والامارات العربية، وبناء لنتائج الاحصاءات يتبين ان العائلة الواحدة تحصل في الشهر على مساعدة مادية بمعدل ٨٤٠$ بهدف تأمين البقاءفي لبنان والعيش فيه.

ملاحظة: تجدر الاشارة الى ان الحد الادنى في سوريا هو حوالي ٥٠$ شهريا. ان المساعدات التي يحصل عليها السوريون في لبنان تصل الى ٨٠٠$ للعائلة في الشهر، دون احتساب الافراد الذين يعملون على حسابهم او مقابل اجر يومي، ان استمرار ضخ المساعدات العينية والمالية يمنع هؤلاء من التفكير بالعودة الى سوريا، لا بل يساهم في استقدام المزيد منهم الى لبنان.

- صدرت نتيجة دراسة اجريت مؤخرا تُفيد ان ٧٠% من النازحين السوريين مربوطين مباشرة بشبكة الانترنت، وقد أمّنت شركتي ALFA وMTC سلة خدمات للنازحين السوريين، تسمح لهم بالتخابر لمدة معينة في اليوم وتأمين الانترنت بشكل دائم.

٤- الانتقال السوري في لبنان:

خلال الدراسات الميدانية التي تقوم بها بعض شركات الاحصاء، تم رصد حركة انتقال دائمة ومستمرة وبمعدل يتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ شخص سوري (نازح وعامل)، ينتقلون كل شهر من مناطق في الاطراف، خصوصا من البقاع الاوساط، الى مناطق في بيروت وجبل لبنان خاصة الى **برج حمود** (إن ثلث عدد السوريين الموجودين في برج حمود وصل حسب تعداد البلدية الى ٥٧ ألف سوري)، **والى قرى اقليم إقليم الخروب** (وصل العدد ما بين ٧٠ و٨٠ ألف سوري)، عدا عن مناطق اخرى في جبل لبنان.

ان هذا العدد في هاتين المنطقتين يشكل خطرا كبيرا في حال قام هؤلاء، او عدد منهم بأي تحرك موجّه على الارض.

٥- التقييم العام:

ان الامم المتحدة والمنظمات الدولية وبعض الدول، خصوصا الاوروبية منها، وبدعم من دول الخليج، مستمرة في دعم الوجود السوري (النازح والعامل) في لبنان، لا بل تثبيته والعمل على دمجه في المجتمع اللبناني، وأن كل الدراسات تشير الى ان هذه الخطة مستمرة أقله للسنوات الثلاث المقبلة. هذه المنظمات تُجري دراسات بشكل متواصل من اجل تنفيذ برامج بعضها معروف والبعض الآخر غير معروف. لذا تقتضي المصلحة الوطنية العليا متابعة ما يقوم به هؤلاء في لبنان، ومن خلال الدول الممولة او الداعمة لهم، للوقوف على الخطط التي يُعدّونها لمنع انعكاساتها السلبية على لبنان سياسيا، اجتماعيا، ديموغرافيا وامنيا.

تقرير حول أزمة النازحين السوريين:
المخاطر - المقاربة الدولية - خطة المعالجة

مقدمة

تشير المعطيات ان عدد السوريين في لبنان، يناهز الـ مليون و٧٠٠ ألف، بينهم ١,٢ مليون على لوائح النزوح ونحو ٥٠٠ ألف مقيمون ومتواجدون بشكل تقليدي إما للعمل أو الدراسة أو الزيارة أو لمجرد الإقامة... وأيًا تكن الأرقام المتداولة، فإنها تعني حجما غيرمسبوق لهذه المسألة وتحدياتها وآثارها الدراماتيكية على كل شيء تقريبا، من الأمن الى سوق العمل، الى الصحة والتربية، الى الضغط على البنى التحتية وصولا الى التركيبة الديموغرافية الطائفية الهشة والدقيقة، ما يثير الكثير من الهواجس والمخاوف المشروعة وغير المشروعة.

المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والأمنية في لبنان تؤشر الى ارتفاع منسوب القلق الذي يتعزز في ضوء ضعف المؤسسات والشلل الاقتصادي وتفاقم حجم الدين العام ووجود بؤر أمنية قابلة للاستغلال والاستخدام، ووجود تباين وطني حول ملف اللاجئين. ولعل القلق الأول يتأتى من طريقة تعاطي المجتمع الدولي ومقاربته لهذه المسألة من خلفية السعي الى دمج النازحين في المجتمع اللبناني وتوفير ظروف استقرارهم وتثبتهم، **وابرز ما قيل في هذا الاطار ما نقل عن المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي في حوار مع النهار (٢٠١٧/٢/٦)، انه خلال زيارته لسوريا اواخر كانون الثاني٢٠١٧، شملتْ حلب وحمص، ومعاينته مدى الدمار الهائل الذي جعله يُحكم حججه القائلة باستحالة الطلب الآن الى اللاجئين العودة الى بلدهم. وقال:"اعتقد ان من حق اللاجئين وحدهم أن يقرروا متى تكون العودة الى بلدهم ملائمة وآمنة." وكان غراندي ممتناً لما سمعه من ان لبنان ليس في وارد الطلب الى اللاجئين العودة إلا بشكل طوعي، علما أن رئيس الجمهورية ميشال عون يؤيد عودتهم الى أماكن آمنة.**

بناء على ما ورد، نرى انه من الواجب، لا بل من الضروري، إعداد خطة مضادة تأخذ كل هذه الأخطار والهواجس في الاعتبار وتهدف الى احتواء الأزمة والحد من أضرارها وسلبياتها.

أولا: في المخاطر المترتبة على أزمة النزوح السوري:

لبنان ليس قادرا على استيعاب هذه الأزمة المتفاقمة، ولا على تحمّل تبعاتها ونتائجها ذات **الأبعاد:**

١- **الكيانية الوطنية**، لأن وجود السوريين بهذه الأعداد الكبيرة يؤدي الى خلل في تركيبة لبنان الاجتماعية والطائفية والديموغرافية، والى إطاحة توازناته الدقيقة، وبالتالي تهديد الصيغة اللبنانية والنموذج الفريد في المنطقة العربية... خصوصا إذا طال أمد النزوح وتعاظم خطر توطين النازحين السوريين على غرار ما جرى مع اللاجئين الفلسطينيين.

٢- **الاقتصادية - الاجتماعية** لأن لبنان لا يمكنه استيعاب هذه الأعداد. فلا اقتصاده ولا سوق العمل ولا جغرافيته وثرواته ولا إمكاناته وبناه التحتية تسمح له بتحمّل أعباء النزوح وكلفته...

٣- **الأمنية - الميدانية**، لأن مخيمات النازحين وبيئتهم قابلة للتحول الى بؤر ونقاط جذب وتمركز للتطرف والإرهاب... ولأن السوريين

يمكن أن يتحولوا الى مادة للتوظيف في مشاريع إقليمية وعمليات أمنية وإرهابية وللتوتير الأمني الداخلي، إلخ...

ثانيا: المقاربة الدولية لملف النازحين:

هذه المقاربة يمكن وصفها من منظار المصلحة اللبنانية بأنها **"مشبوهة ومثيرة للشكوك والشبهات".** ظاهريا تعرض الدول والحكومات الأوروبية والغربية تقديم مساعدات للبنان وتوفير الأموال اللازمة لتمكينه من مواجهة تحمّل تحديات وأعباء النزوح... ولكن ما تريده هذه الدول فعليا من خلال مساعداتها هو بقاء النازحين السوريين في لبنان، وأن تسعى الحكومة اللبنانية الى دعمهم وتوطينهم، وبما يؤدي الى إقفال كل طرق ومسارب هجرتهم وانتقالهم الى أوروبا الخائفة على أمنها وهويتها ومجتمعاتها وثقافتها.

وما تعرضه أوروبا عمليا هو دمج النازحين السوريين في المجتمع اللبناني بحجة أنها هي أيضا تدمج النازحين في مجتمعاتها. ولكن هذه المقاربة لا تصح وكذلك المقارنة بين أوروبا ولبنان، هذا البلد الصغير الذي يبلغ مجموع عدد اللاجئين على أرضه ثلث مجموع سكانه، والتضخم السكاني يرتب أعباء في المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية...

التوجه الجديد للمجتمع الدولي ظهر مع انتقاله من مرحلة تقديم المساعدات العينية والفورية الى تمويل يرتبط بمشاريع إنمائية طويلة الأمد... **وهناك خطر في أن يُفرض على لبنان إدماج وتجنيس النازحين تحت ذرائع ووقائع شتى منها:**

- مضامين النصوص والمعاهدات الدولية ذات الصلة بمسائل اللجوء والنزوح، وهي تفرض فرضا ولا يمكن الاعتراض عليها.
- استمرار الحرب والمواجهات في سوريا وانسداد أفق الحل السياسي حتى إشعار آخر، ومن دونه لا يعود الهدوء ولا يعود النازحون الى بلادهم.
- بند العودة الطوعية المنطوي على أكثر من معنى، وبما يعني تحريم ومنع إعادة اللاجئ إذا كان هو لا يريد العودة الى حيث أتى...
- عوامل وظروف الجذب الاقتصادي وتوفر سوق العمل للاجئ بأجور عالية ومردود جيد مقارنة بالوضع في سوريا.

ضمن هذه الرؤية الدولية الجديدة تُسرَّب معلومات عن أن الدول المانحة تريد إنشاء بنية تحتية للنازحين قادرة على إطلاق دورة إنتاج اقتصادية خاصة بهم من جهة، وأن تتمتع بمواصفات بنّاءة تمنحها القدرة على تقديم الخدمات لهم من جهة أخرى لفترة تمتد ما بين ١٠ الى ١٥ عاما. ويعني هذا التحديد الزمني أن المجتمع الدولي يرى أن العمر الافتراضي لانعكاسات أزمة سوريا الاجتماعية والاقتصادية على لبنان سيستمر لفترة ربع عقد.

تتكون أجندة الأفكار أو "الشروط" الدولية الجديدة من المطالب الآتية:

***استبدال أسلوب إغاثة النازحين عبر المساعدات الريعية** (توفير أموال تصرف على شراء مأكل وملبس وإغاثات سريعة لهم) **بإنشاء بنية اقتصادية خاصة بهم (ربطا تقرير عن الصناعة والتجارة الس ورية في لبنان)**، توفر لهم دورة إنتاجية تجعلهم قادرين على الإنتاج الذاتي وتحصيل شيء من الاستقرار المعيشي على غير مستوى. بكلام آخر يسعى المشروع الدولي الى بناء "اقتصاد النازحين السوريين في لبنان"، وبموجبه يتم إنشاء بنيته التحتية بتمويل من الدول المانحة ومن ثم يصبح اقتصادهم الخاص قادراً على توفير مستلزمات عيشهم انطلاقاً من إنتاج قوة عملهم الذاتي.

***الموجبات المترتبة على لبنان** جراء تنفيذ التصور الدولي الآنف لاستيعاب أزمة النازحين السوريين، ومفادها أنه لضمان نجاح فكرة "إنشاء بنية تحتية بتمويل دولي تؤدي **لإنشاء اقتصاد النازحين السوريين"، فإنه يترتب على الدولة اللبنانية الموافقة المسبقة على إجراء تغييرات في قوانينها الراهنة** التي تتعامل بها حالياً مع النازحين السوريين، بحيث يصبح لها مضمون قوانين اللجوء السارية التطبيق في الدول الأوروبية؛ أي **اعتبار النازحين السوريين "لاجئين" أو أقله لهم حقوق اللاجئ** بحسب القوانين السارية في الدول الغربية، ما يوجب إعطاؤهم جملة امتيازات أبرزها: حق العمل وحق الطبابة وحق الإقامة، وعدم إخراجه من لبنان إلا في حال قرر اللاجئ ذلك بمحض إرادته. (يتم طرح تعديلات في القوانين اللبنانية من نوع منح النازح السوري بطاقة إقامة من الأمن العام اللبناني، وأيضاً "وثيقة لاجئ" تتيح له عبر إبرازها

في المطارات السفر حول العالم ما عدا سوريا، والعودة الى لبنان عندما يشاء).

كذلك ترى الرؤية الدولية الجديدة أن على لبنان أن يُنشئ سجلات نفوس للنازحين السوريين تسمح بتسجيل ولاداتهم الجديدة وإعطائهم وثائق ولادة (وليس جنسيات).

وباختصار، كل المؤشرات تدل على أن التعاطي الدولي مع ملف النازحين يظهر أن إقامة هؤلاء ستطول في لبنان، وأن التعامل الدولي مع لبنان يجري من خلفية أنه "مقر" للاجئين السوريين وليس ممرا لهم الى أوروبا التي تقض مضاجعها ظاهرة الهجرة واللجوء... ومع إقامة مشاريع تنموية في القطاعات الصحية والتربوية وسوق العمل والسكن، سيتكيّف النازحون مع الواقع الذي يعيشون منه ويستقرون فيه، ما يؤدي عمليا الى استنكاف المجتمع الدولي عن بذل الجهود باتجاه عودتهم أو إعادتهم الى سوريا...

ثالثا: خطة المعالجة والاحتواء:

لبنان ازاء ما تشكله أزمة النزوح السوري من تحديات ومخاطر على أمنه واستقراره واقتصاده ومجتمعه وكيانه، لا يمكنه أن يقف متفرجا مكتوف الأيدي، كما لا يمكنه أن يعتمد على الدول لحل مشكلة تصب في مصلحتها. وليس أمام الحكومة والسلطات اللبنانية إلا أخذ زمام المبادرة في اتجاه إجراءات حازمة وهادفة الى كبح جماح هذه الأزمة واحتوائها قبل استفحالها وتحولها الى أمر واقع مخيف...

إن خطة المعالجة المطلوبة والمقترحة تتوزع على كل الأصعدة والمجالات. وهذه الخطة الشاملة المتكاملة تلحظ:

١- اتخاذ إجراءات أمنية ميدانية تضع النازحين تحت رقابة مشددة ورصد دقيق:

- تكليف وحدات الجيش العملانية في مناطق انتشارها، إجراء مسح دقيق لوجود النازحين.
- تنفيذ عمليات دهم لتوقيف المطلوبين وسوقهم الى العدالة، أو الداخلين خلسة الى الاراضي اللبنانية، أو المشتبه بقيامهم بنشاطات إرهابية وأعمال مخلة بالأمن.
- منع التنظيمات الإرهابية الموجودة على الحدود اللبنانية - السورية من التواصل مع قاطني مخيمات النازحين الى أقصى حد ممكن.

- تكثيف الإجراءات على المعابر الحدودية لمنع الدخول غير الشرعي إلى لبنان.
- تعزيز التدابير الأمنية في كل المناطق، وعدم السماح لبعض النازحين من الدخول على خط الأحداث.

٢- اعتماد مقاربة جديدة في إدارة أزمة النازحين تفضي الى التضييق على النازح وتقييد إقامته وحركته في لبنان لدفعه الى المغادرة. وتندرج في هذا الإطار المقاربات التالية:

- إدارة التدفق أو حركة دخول - خروج السوريين، بطريقة تقوم على شروط مشددة بالنسبة لقبول الوافدين الجدد.
- **اعتماد تصنيف واضح للوضعية القانونية للسوريين في لبنان** يميز بين: نازح - لاجئ، مقيم عامل، مقيم غير عامل، وزائر، وإنشاء سجل رسمي لبناني خاص بالنازحين - اللاجئين، وقاعدة بيانات تفصيلية عن أوضاع جميع السوريين وتطورها، أن اعتماد هذا التصنيف وتوفير هذه المعطيات وضبطها يعدان حجر الأساس في إدارة أوضاع اللجوء السوري، أياً تكن الخيارات.
- **اعتماد سياسة إيواء واضحة** بالنسبة إلى من تنطبق عليهم صفة نازح - لاجئ. فبعد فشل خيار الإيواء العشوائي المعتمدة حتى الآن، باتت الخيارات تنحصر بين الإيواء الجماعي المنظم، والإيواء الحر المضبوط، أو سياسة مركّبة بين هذين الخيارين تبعاً للمناطق والإمكانات وتطور الأوضاع.
- **تنظيم علاقة السوريين بسوق العمل** في لبنان، خصوصاً من حيث عدم قانونية الجمع بين صفة نازح - لاجئ وصفة عامل أو الاستفادة من مزايا الوضعيتين، مع التشديد على إعطاء الأولوية للبنانيين ثم للسوريين قبل غيرهم من الأجانب، خصوصاً في النشاطات التي تؤمن قيمة مضافة للاقتصاد اللبناني كالبناء والزراعة.
- **ترشيد برامج التعويض عن أعباء اللجوء السوري على المجتمعات المحلية المضيفة** (والتي يعتريها الكثير من الاستنسابية)، وتفعيلها لا سيما في مجالي البنى التحتية والمشاريع المولدة للدخل، مع منح الأولوية للمناطق المضيفة الفقيرة أو المحدودة الموارد.
- **إنشاء إطار مؤسسي مختص** (وزارة خاصة، أو جهاز وطني، أو إدارة) يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة لتنسيق هذه السياسات المتداخلة ومتابعة تنفيذها بإشراف الحكومة.

- **تعزيز صلاحيات المديرية العامة للأمن العام** المسؤولة إصلا عن منح الإقامات للأجانب، وصلاحيات وزارة العمل التي تعطي إجازات العمل وتنظم سوق العمل، مع الحد من صلاحيات وزارة الشؤون الاجتماعية.

٣- القيام بتحرك دولي مكثف منظم وهادف، ويكون من أهدافه:

-إقناع المجتمع الدولي بأن حل أزمة النازحين السوريين تقوم على عودتهم الآمنة الى بلادهم، وبأن الجهود الدولية يجب أن تركز على هذا الهدف انطلاقا من إيجاد حل سياسي للحرب السورية...

- السعي الحثيث دوليا لإقامة مناطق آمنة داخل سوريا، ولإعادة استقبال اللاجئين السوريين في بلدان مضيفة أخرى.

- التوجه الى مصادر التمويل العربية والدولية لتأمين الموارد الضرورية لتغطية تكاليف الأنشطة والمشاريع ذات الصلة بالنزوح، ومع تقديم برامج وآليات إنفاق تفصيلية وشفافة قادرة على اجتذاب هذا التمويل.

تقرير عن الوجود السوري في لبنان

مع بدء الحرب السورية دخل إلى لبنان أكثر من مليون ونصف المليون مواطن سوري، معظمهم وصل عبر مسالك غير شرعية على طول الحدود الشمالية الشرقية والشرقية الجنوبية بين لبنان وسوريا.

تدخل المجتمع الدولي وقام، عن طريق الوكالة الدولية لشؤون اللاجئين ومنظمات اممية واجنبية وعربية ولا يزال، بتأمين مخيمات جماعية وخيم فردية للنازحين على معظم الأراضي اللبنانية، وقدموا لهم بموجب الية مساعدات عينية ومادية كبيرة مباشرة من دون االمرور بمؤسسات الدولة ، وللاسف، لم يستفد منها لبنان بل قدم لهم بناه التحتية والكهرباء حيث تأمنت، واستفاد من كل المواد الاساسية المدعومة وهذا الأمر لا لبث فيه ولا يعارضه احد انطلاقا من العلاقات الاتسانية

-كيف استفاد البعض ماديا وساهم في تحقيق الهدف المرسوم:

١ -الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية، التي نمت كالفطر على مساحة الوطن، تلقت أموالا كبيرة، بعيدا من الرقابة الرسمية، في مقابل تنفيذ مشاريع تحت مسميات انمائية وخدماتية خصلوا على نسب كبيرة من هذا التمويل، ولكن لم يكن يعرفون وربما كانوا يدرون، ان ما قاموا به ساهم في تحقيق الهدف المخفي من هذا التمويل الذي ادى إلى تثبيت النازحين في أماكن تواجدهم، واعتادوا على العيش مع عائلاتهم في

المجتمع اللبناني الذي يحتضنهم، حتى اضحوا حاجة. فيتحقق الهدف الرئيسي من كل ذلك وهو "دمج السوريين في المجتمع اللبناني."

-ماذا كان دور الدولة ومؤسساتها:

١ -كانت الدولة غائبة منذ دخول السوريين، ولم تتمكن الحكومة من اتخاذ موقف موحد، ولم يكن لمؤسسات الدولة اي دور لها في إدارة ملف النازحين السوريين ولا على آلية إدارة هذا الملف من قبل الهيئات الاممية المعنية، وحتى لا تعرف حجم الأموال التي تصل إلى النازحين ولا الى الجمعيات المدنية والمنظمات غير الحكومية. وهي مبالغ كبيرة جدا.

-كيف يتصرف المجتمع الدولي:

١ -يرفض المجتمع الدولي اعتماد كلمة "نازح" عندما يتحدث عن السوريين في لبنان ويستعمل كلمة "لاجئ"، رغم ان الدولة تعتمد صفة نازح للسوري. والكل يعرف التداعيات السلبية على لبنان لكلمة لاجئ.

-ما هو الوضع الحالي :

١ -أصبح وجود النازحين السوريين أمرا واقعا في لبنان، وقريبا سنشهد توقفا للدعم الدولي لهم بعد ان يطمئن المجتمع الدولي الى ان السوري أصبح قادرا على تأمين عيشه لوحده في لبنان، واصبح مندمجا أكثر وأكثر في المجتمع اللبناني .

في المقابل نشهد هجرة شبابية وحتى عائلات لبنانية أكثر فأكثر إلى كل دول العالم طلبا للعيش الكريم .

*الوطن يختنق رويدا رويدا

*الانقسام السياسي عامودي وافقي

*الوضع المالي والاقتصادي في حالة انهيار

*المنطقة في حالة ترسيم جيو-سياسي- عسكري- اقتصادي للخمسين سنة المقبلة

-ماذا ينتظر لبنان:

*اندماج النازحين السوريين في المجتمع اللبناني تحقق

*مسار التوطين الفلسطيني في لبنان يسير بثبات

*نسبة الفقر في لبنان تزداد بشكل مطرد

*المسؤولون في لبنان غير متفقين على إيجاد حلول مشتركة وموحدة للازمة التي يعاني منها لبنان وشعبه

الذي ينتظر مثل الشحادين أمام الفرن والمصرف

طويت «الهمروجة « حول ملف النازحين السوريين في ظل رفض الامم المتحدة البحث الجدي في هذا الملف قبل الشروع بالحل السياسي في سوريا، وعلم ان المسؤولين في الامم المتحدة وعدوا بدرس زيادة المساعدات للعائلات السورية وتخفيف الاعباء عن الدولة اللبنانية مع التأكيد على ضرورة دمج العائلات السورية بالمجتمع اللبناني وتنظيم المناسبات الاجتماعية المشتركة المدعومة من الامم المتحدة، مع اعلان المسؤولين في الامم المتحدة عدم تقديم اية مساعدة للعائدين الى سوريا، وبالتالي فان هذا الملف طوي عمليا رغم استمرار الاجتماعات، ولا يمكن تحريكه طالما الامم المتحدة هي الجهة الوحيدة القادرة على التمويل، وسيبقى عامل توترات كبرى نتيجة حدة الازمة الاجتماعية والانقسامات.